قلت لها (فيمَ اسْمَبَرْ) قالت : (حُمُلْ
دَرَ، دَمَلْ فِي دكنلْ سَفَي عَمُلْ)[33]

تبدو الولفية لغة السر، أو المكتوم في هذا النص الغزلي، بينما يكاد يقتصر دور العربية على الربط بين حلقات الحوار. ونحن واجدون في هذا الجدل الغزلي، وفي سابقه، شهادة على«الجدلية» - بالاصطلاح المحدث ــ التي طبعت حينا من الدهر العلاقة بين اللغة العربية واللغات الإفريقية، ممثلة هنا بالولفية.

وبالجملة، فقد كانت العربية هدية ثمينة قدمها الإسلام لشعوب إفريقيا وقبائلها؛ فبقدر ما كانت العقيدة الإسلامية طريق الأفارقة للم شتاتهم، والخروج من الصراعات القبلية و «الأثنية» إلى فضاء رحب من التآخي والتآلف في ظل رسالة كونية تساوي بين المؤمنين؛ كذلك كانت لغة الإسلام (العربية) الأداة الأولى التي استطاعت بها أمم من الأفارقة أن تحل مشكل التعدد اللغوي، الذي يقف عائقا أمام التواصل الثقافي، وتبادل المنافع الإقتصادية، والتعاون على شئون الحياة عامة.. وكانت العربية بذلك، وحيثما وجدت في القارة لغة تحرير وتكوين لا لغة اخضاع أو استلحاق[34]، هذا إلى كونها لغة توحيد، فباللغة العربية، لا بغيرها من اللغات الإفريقية (فضلا عن اللغات الغربية) كان باستطاعة مثقفي افريقيا المسلمة، من قبائل وشعوب مختلفة ومناطق متباعدة أن يتخاطبوا.. وبها دون غيرها من اللغات يستطيع الافريقي المسلم اليوم أن يتصل بماضيه ويطلع على تراث آبائه وأجداده. لذلك لا عجب أن نجد مثقفي افريقيا العربية، ومن الفرنكفونيين بالذات، يطالبون الإدارة الفرنسية، في خمسينات القرن العشرين، بتعميم تعليم اللغة العربية في المدارس معللين طلبهم بأن اللغة العربية عامل وحدة في المنطقة.

وقد فسر المفوض السامي الفرنسي بغرب افريقيا هذه المطالب بأنها «ترجمة لرغبة المثقفين المسلمين (في المنطقة) في التقارب مع العالم العربي وذريعة للمتطرفين لمحاربة الوجود الفرنسي، وقال إنها دعاية انتخابية تسعى الأحزاب السياسية بواسطتها إلى توسيع قاعدتها الشعبية»[35].

وبهذا التفسير تكون الإدارة الفرنسية قد اعترفت بأن القاعدة الشعبية في غرب افريقيا كانت مع العربية، وضدّ الفرنسية حتى بعد عقود طويلة من محاولات التدجين في ظل الهيمنة الاستعمارية.

# هوامش

(1) أنور الجندي/اللغة العربية.....ص 7

(2) ن م(*)ص 6، 7.

(3) L'égypte en mutation P 36.

(4) Mamadou Dia/Islam et Civilisations Negro-Africaines p. 37.

(5) كي زربو ــ انظر V. Monteil/Islam noir p 53.

(6) M. Cornevin/Histoire de l'Afrique p 349

(7) م س(* *) V. Monteil - P 325

(8) ن م P. 276.

(9) انظر : أنور الجندي/العالم الإسلامي والإستعمار...ص 371.

(10) حلمي شعراوي/مدغشقر... وانظر : افريقيا، كتاب غير دوري/عدد 2 ...يوليو 1988 ص 56.....

(11) انظر : Cornevin, - P 50 -

- J. Cuop/Histoire de l'Islamisation de l'Afrique de l'Ouest - P 284

- V. Monteil - P 284.

وانظر : أحمد العايد في (العلاقة بين اللغة العربية واللغات الافريقية/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ تحت الطبع).

(12) انظر : أحمد العايد، م س، ويوسف الخليفة أبوبكر في (العلاقة بين اللغة العربية...م س) و V. Monteil - P284

(13) انظر : أحمد العايد وأبوبكر خالد با في (العلاقة...م س)

(14) انظر : إسحق أوجنبيي في (العلاقة...م س)

(15) انظر : يوسف الخليفة وأحمد دياب وأحمد العايد في (العلاقة...م س).

(16) انظر : سيد حامد حريز ومحمد عبد العزيز في (العلاقة...م س).

(17) انظر : عبد القادر الشيخ، وأحمد دياب في (العلاقة...م س)

(18) انظر : أحمد دياب وأبو بكر خالد با في (العلاقة...م س)

(19) انظر : إسحق أوجنبيي، م س.

(20) انظر : عبد الله بالدي وأحمد العايد في (العلاقة...م س).

(21) الخليل النحوي/بلاد شنقيط...ص 262.

(22) انظر : ساليو كانجي، في (العلاقة... م س).

(23) المجلد 13 ــ 1396 هـ/1976 م.

(24) مرجع سابق – ص 38.

(25) مرجع سابق.

(26) مرجع سابق – 309.

(27) J. Ki-Zerbo/Histoire de l'Afrique noir - P 14, 104.

(28) انظر : د. أحمد إلياس في (دراسات افريقية/عدد 2/شعبان 1406 هـ).

(29) أنور الجندي/العالم الإسلامي... ص 371، 372.

(30) العلاقة... مرجع سابق

(31) عدد فبراير 1982.

(32) عامر صمب/الأدب العربي في السنغال – ج 1 ص 100. المفردات الولفية (موضوعة بين قوسين) : سوخ : كلامك، سرخ : صدقه، وخ : الكلام، الحديث – لتخ : لماذا ؟. وقد أضفنا (قط) في عجز البيت الثاني ليستقيم الوزن، فلعلها سقطت من المرجع.

(33) المختار بن حامد/حياة موريتانيا ــ ص 148. وقد وضعنا الكلمات الولفية بين قوسين، وهي مادة جدل غزلي تتمتع فيه المحبوبة خوفا من النار، وترفض الوفاء بوعدها.

(34) Mamadou Dia, - P 37

(35) الخليل النحوي، مرجع سابق – ص 369، 370.

---

(*) تعني : نفس المرجع.

(* *) تعني : مصدر سابق.

# التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية
## معالجة لسانية ــ حاسوبية(*)

د. مازن الوعر
جامعة دمشق

### ϕ . مدخل

قبل أن أشرح الوجوه النحوية والدلالية والصوتية للتراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية، أحب أن أبيِّن الإطار النظري الذي سأحلل بهديه هذه التراكيب.

تتألف بنية الجملة العربية من ثلاثة مكونات، يُدعى المكون الرئيسي الأول **المسند** (م)؛ أي خبر الجملة. ويُدعى المكون الرئيسي الثاني **المسند إليه** (م إ)؛ أي فاعل الجملة أو المبتدأ. ويُدعى المكون الثالث **الفضلة** (ف)؛ أي المكونات اللغوية التي ليست مسنداً أو مسنداً إليه. وتُدعى العلاقة القائمة بين هذه المكونات البنائية **الإسناد** (إس)؛ أي العلاقة الإسنادية. وتَحْكُمُ عجرةَ الإسناد هذه عجرةٌ أخرى عالية تُدعى **الكلام** (ك)؛ أي الجملة التامة والمفيدة والقائمة برأسها.

سأستخدم في التحليل اللساني أيضاً الحالات الإعرابية الثلاث :

**الرفع** (رفع)؛ **والنصب** (نصب)، **والجر** (جر). أضف إلى ذلك أن التحليل اللساني سوف يصف البنية العميقة لصيغ المبني للمجهول من خلال استخدامه الأدوار الدلالية الخمسة التي وضعها اللساني الأمريكي ولتر كوك (1979) في أ نموذجه الدلالي المعروف ــ (Case Grammar : Matrix Model)، وهذه الأدوار الدلالية هي : **الفاعل** (فا)، **المجرب** (مج)، **المستفيد** (مس)، **المكان** (مك)، **والموضوع** (مو).

وهذا يقودنا بالطبع إلى الاستعانة بالنظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه الذي وضعه اللساني الأمريكي والس تشيف (1970)، والذي تبناه وطوره ولتر كوك (1979). يتألف هذا النظام من أربع وحدات دلالية **اشتقاقية** (ش) هي :

**الحصولية** (ح)، **الإرجاعية** (ر)، **السببية** (س)، **الإلغائية** (غ)، وأخيراً سيتبنى التحليل اللساني منهج الصوتيات الآلية المقطع (Autosegmental phonology) الذي وضعه اللسانيَّان الأمريكيّان مايكل برايم وموريس هالي (1970 – 1973)، وطوره اللساني الأمريكي جان مكارثي (1979). وهذا يعني أن الجذر العربي، سيخضع إلى مجموعة معقدة

(*) ألقي هذا البحث في ندوة :
«استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات» التي انعقدت في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، في الفترة ما بين 10 – 13 آيار 1992 / المملكة العربية السعودية.

من التغيرات الصوتية – الصرفية التي ستولد بدورها صيغاً مختلفة للمبني للمجهول عندما نُطبق عليه عدداً من القواعد الصوتية الآلية.

## 1 . الوجوه النحوية والدلالية لصيغ المبني للمجهول[1]

إن العمليات الأساسية التي تحول التراكيب العربية المبنية للمعلوم إلى تراكيب مبنية للمجهول تتضمن الإجراءات التالية :

(1) أ . الـ م إ (الفاعل النحوي) يجب أن يُحذف تماماً من التركيب المعلوم دون أن يترك أي أثر خلفه.

[ م إ (فاعل نحوي) ← $\phi$ ]

ب . الـ ف (المفعول به) يجب أن يُنقل من موقعه إلى موقع الـ م إ ($\phi$) المفرَّغ من أجل أن يعمل عمل الفاعل من الوجهة النحوية... تاركاً أثراً خلفه (trace).

[ م إ (مفعول به).....ف (أثر) ]

ج . الـ م إ (مفعول به) يُمنح علامة الرفع من خلال العامل وهو الفعل المجهول.

[ م (فعل)....م إ (مفعول به)....ف (أثر) ]

[ + رفع ـــ + دور دلالي ]

د . الـ م إ (مفعول به) سيحمل معه الدور الدلالي الذي ورثه من التركيب المعلوم.

هـ . صيغة الفعل المعلوم م (فعل معلوم) يجب أن تتغير صوتياً إلى صيغة الفعل المجهول م (فعل مجهول). التغيّر الصوتي يعتمد هنا على نوع الفعل فيما إذا كان ماضياً أو مضارعاً أو إسم فاعل.

[ م (فعل)....بتطبيق القاعدة الصوتية ← م (فعل)]

[ + معلوم] [ + مجهول]

إن المبدأ العاملي المهم هنا هو أن العامل م (المجهول) يجب أن يمنح معموله الـ م إ (مفعول به) حالة الرفع، ويجب أن يعمل فيه عملاً مناسباً. إلا أن الـ م (المجهول) لن يمنح الـ م إ (مفعول به) دوراً دلالياً، ذلك لأن هذا الأخير سيرث هذا الدور الدلالي من التركيب المعلوم ويحمله معه إلى التركيب المجهول. وهذا ما جعل ابن يعيش يدعو الوضع الجديد للـ م إ (مفعول به) في التركيب المجهول «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله»[2].

وهذا يعني أن العملية التحويلية من التركيب المعلوم إلى التركيب المجهول يمكن أن تكون كالتالي :

(2) أ .

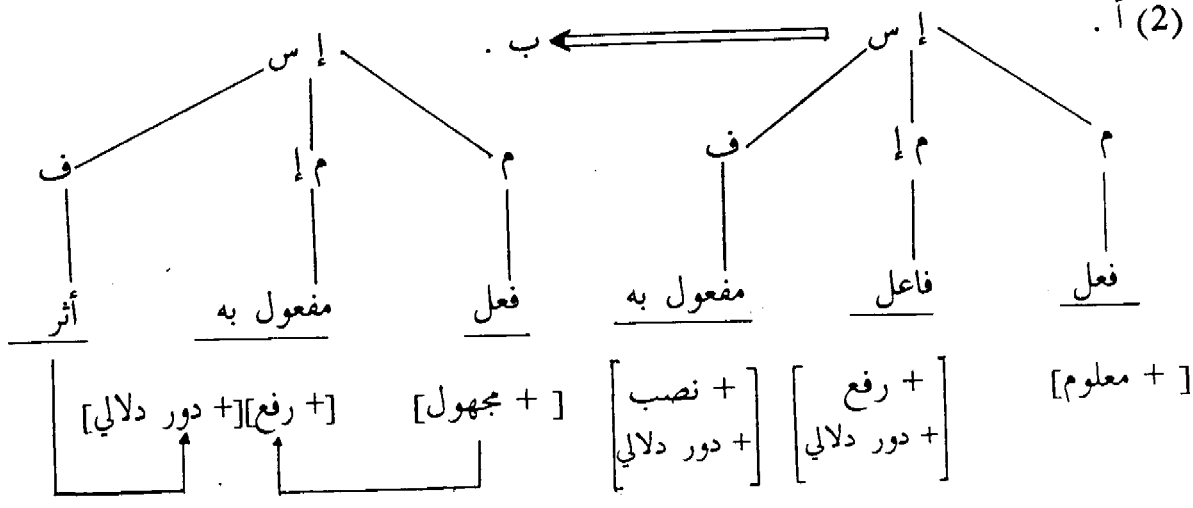

إن الفعل المجهول يقع تحت عجرة الـ م، وموقع المفعول به كنائب فاعل يقع تحت عجرة الـ م إ، أما العنصر اللغوي الذي نُقل إلى التركيب المجهول فيقع تحت عجرة الـ ف (أثر).

تتلخص الفكرة الأساسية هنا بأن المفعول به الذي نُقل إلى موقع الفاعل يجب أن يعمل عمل الفاعل من الوجهة النحوية؛ أي ينبغي أن يكون معمولاً للعامل م (المجهول) وخاضعاً لقيوده وضوابطه، وهذا يعني أن على عجرة العامل م (فعل) أن تحكم الـ م إ حكماً مناسباً بغض النظر عن طبيعة هذا الـ م إ الذي يمكن أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به.

ففي حالة المبني للمجهول سيصبح الفاعل النحوي خالية ($\phi$)، وسيحل المفعول به محل الفاعل النحوي المحذوف وسيُمنح حالة إعرابية جديدة محتفظاً بالدور الدلالي الذي ورثه من الفعل المبني للمعلوم. وسوف يُحكم بقاعدة الموافقة (Agreement) بين الفعل وفاعله (في التذكير والتأنيث... إلخ) وستفرز النتيجة المتولدة من هذه العملية تركيباً صحيحاً مبنياً للمجهول.

لقد أدرك النحاة العرب ـــ على أية حال ـــ التغيرات النحوية والدلالية التي تجري في التركيب المعلوم من أجل تحويله إلى تركيب مجهول، حتى إن ابن يعيش ذهب أبعد من ذلك ليضمّن التركيب النظامي المجهول ما يعرف باللسانيات الحديثة بـ **التركيب الحصولي المجهول** (Inchoative passive)؛ أي التركيب الذي فعله يشبه ما يعرف بالعربية بالفعل المطاوع (انفتح... انكسر... إلخ)[3].

فقد ذكر ابن يعيش أن الـ م (فعل) يمكن أن يتحول إلى مجهول من خلال عدة قواعد تحويلية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية كما هو معروف في التركيب المبني للمجهول على نحو نظامي مألوف (ضَرَبَ زيدٌ خالداً ← ضُرِبَ خالدٌ)، ويمكن للـ م (فعل) أن يأتي مبنياً للمجهول بطريقة غير معروفة ونظامية القواعد كما هو الأمر في التركيب الحصولي المجهول (فَتَحَ زيدٌ البابَ ← انفتح البابُ).

فإذا وضعنا ما قاله ابن يعيش في إطار النظرية الدلالية لكوك، فإننا نرى أن الـ م إ في التركيب الحصولي ليس هو الفاعل الدلالي المنفذ الذي قام بالفعل، بل إنه الموضوع (Object) الذي أقيم عليه الفعل من خلال فاعل دلالي محذوف (Agent). فمنذ أن حُذف الفاعل الدلالي، فإن الموضوع سيحل مكانه ويعمل عمله النحوي.

لنتأمل الأمثلة التي ساقها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل[4].

(3) أ . سقط الحائط

ب .

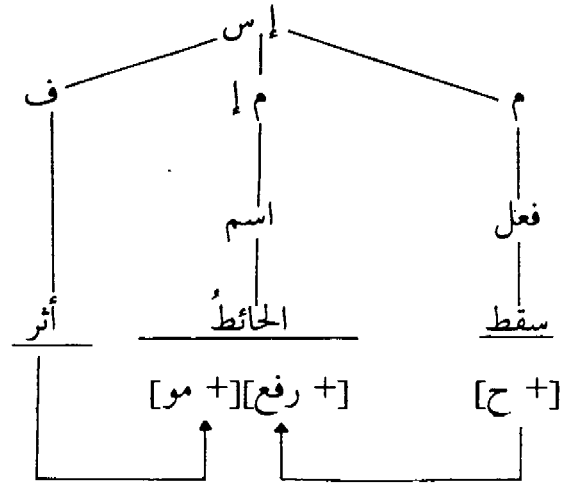

ج. سبّب (x، نحو الحصول (كن س ق ط (حائط))) ← نحو الحصول (كن س ق ط (حائط)).

(4) أ . مات زيد

ب .

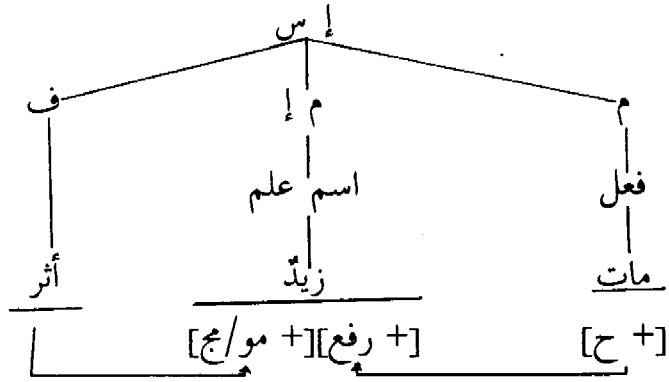


ج. سبّب (x، نحو الحصول (كن موت (زيد))) ← نحو الحصول (كن موت (زيد)).

إن الفكرة الأساسية هنا هي أن الـ م إ (مو) في التركيب الحصولي متماثل أو متطابق مع الـ م إ (مو) في التركيب النظامي المجهول. إن كلا العنصرين اللغويين ليسا الفاعل الدلالي أو الحقيقي للفعل، بل على العكس من ذلك إنهما **الموضوع** الذي أقام عليه الفاعل عمله. فمنذ أن كان على الموضوعين الدلاليين أن ينتقلا إلى الموقع م إ (ـــ) وجب عندها أن يخضعا إلى عجرة العامل م (الفعل) ويُحكما بعمله من أجل أن يمنحهما حالة إعرابية جديدة [+ رفع] ويتطابق معهما في التذكير والتأنيث وذلك بفعل قاعدة الموافقة.

ونستنتج من ذلك أن المفعول به ــ بغض النظر عن دوره الدلالي ــ ينتقل من موقعه الأصلي ف (ـــ) في التركيب المعلوم إلى موقع الـ م إ (ـــ) في التركيب النظامي المجهول والتركيب الحصولي، حاملاً معه دوره الدلالي من جهة ومستقبلاً حالة إعرابية جديدة من جهة أخرى.

تُظهر اللغة العربية أن الـ م (الفعل) في التركيب المجهول يمكن أن يكون مجاوراً ليسار ضميرٍ مفرّغ ($\phi$) في موقع الفاعل؛ أي أن الـ م (فعل) يمكن أن يعمل على ضمير مستترٍ يعود على عنصر لغوي يسبقه في الرتبة كما هو الأمر في المثال التالي :

(5) أ . استُبيحتِ الدورُ وهُدِمت ($\phi$ = ضمير)

ب .

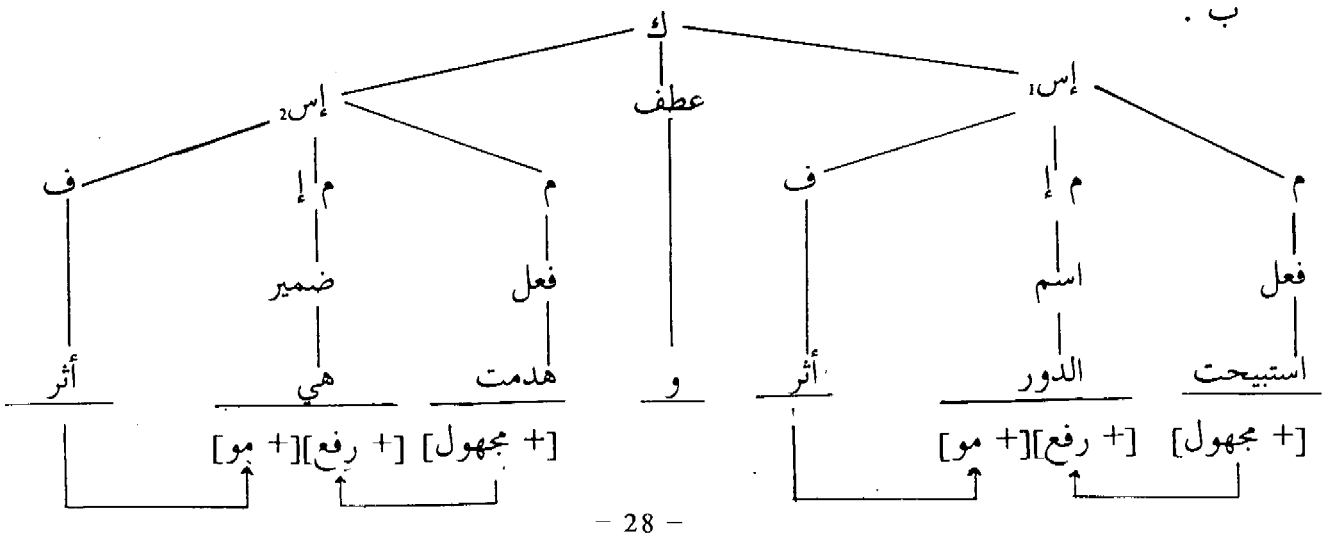

في المثال (5 ب) يتبيّن أن الـ م إ (اسم) في الـ إ س 1 يتطابق مع الـ م إ ($\phi$ = ضمير) في الـ إس 2 في التذكير والتأنيث وذلك من خلال قاعدة الموافقة.

وباختصار، إن القضية المهمة هنا هي أن العامل وهو الفعل في التركيب المعلوم يمنح معموله المفعول به دوراً دلالياً وعلامة إعرابية [+ نصب]. أما في التركيب المجهول فإن العامل ــ الفعل يمنح معموله المفعول به والمنقول إلى مجاله علامة إعرابية فقط [+ رفع]. أضف إلى ذلك أن هذا العامل سينظم العلاقة بينه وبين العناصر اللغوية الأخرى من خلال قاعدة الموافقة. أما الدور الدلالي للمفعول به فسوف يرثه من الفعل في التركيب المعلوم. على أية حال سنعالج هذه القضية على نحو تفصيلي عندما نبحث في ظاهرة اللزوم والتعدي التي لها علاقة وثيقة بعمليات المعلوم والمجهول التحويلية.

**1 . 1 . ظاهرة التعدي واللزوم في التراكيب العربية**

تمثل ظاهرة التعدي واللزوم حيزاً مهماً في حقل النحويات والدلاليات، فهي تسهم على نحو كبير في فهم العمليات الجارية في التراكيب المعلومة وتحولها إلى التراكيب المجهولة. فعلى أن المفهوم السائد عن التراكيب المتعدية هو مفهوم يذهب إلى اختلافها عن التراكيب اللازمة، وأن هذا المفهوم هو ظاهرة عامة في اللغات البشرية، إلا أن معالجة هذه التراكيب في حالات محددة هي معالجة متنوعة ومختلفة. صحيح أن التعدية واللزوم يختلفان من لغة إلى أخرى في مستوى البنية السطحية والنحوية إلا أن هذه الظاهرة تتشابه في جميع اللغات في مستوى البنية الدلالية والمنطقية العميقة.

لقد اعتمد المفهوم القديم للتعدية واللزوم على الجانب النحوي فقط ونادراً ما كان يراعي الجانب الدلالي والمنطقي. فإذا عرَّفنا هذه الظاهرة نحويا نستطيع أن نقول إن التركيب المتعدي هو التركيب الذي يتعدى إلى مفعول به، أما التركيب اللازم فهو التركيب الذي لا يتعدى إلى أي مفعول به.

وطبقاً لجمهور النحاة العرب، فإن الفعل المتعدي هو الفعل الذي ينتقل أثره من الفاعل إلى المفعول به، لذلك نرى ابن يعيش يصنّف الأفعال المتعدية من الوجهة الدلالية إلى قسمين اثنين :

القسم الأول ويُدعى **أفعال العلاج** وتشمل الأفعال التي تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضرب، قتل...إلخ.

القسم الثاني ويُدعى **أفعال غير العلاج** وتشمل الأفعال التي تعبر عن القلب ولا تفتقر بإيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ذكر وأبصر وشم وذاق ولمس وسمع وحزن وفهم[5].

سوف أفترض هنا أن الأفعال العربية تُصنّف إلى ثلاثة أصناف :

الأول...أفعال متعدية.

الثاني...أفعال لازمة.

الثالث... أفعال متعدية ولازمة في الوقت نفسه.

هذا التصنيف يمكن أن يُحلّل من منظور دلالي جديد كان قد وضعه اللساني الأمريكي ولتر كوك (1980). فقد حلل هذا الباحث ظاهرة اللزوم والتعدي ضمن إطار ما يعرف :

(1) العلاقات القائمة بين الأدوار الدلالية للأسماء والمميزات الدلالية للأفعال.

(2) والعلاقات القائمة في النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه.

(3) ثم العلاقات التوليدية.

وهكذا وطبقاً لهذه العلاقات يمكننا أن نصنّف الفعل ــ وهو المحور الأساسي في التركيب ــ إلى أربعة أصناف :

(1) فعل يعمل على عنصر لغوي واحد
[م..... م إ]

(2) فعل يعمل على عنصرين لغويين
[م..... م إ ..... ف]

(3) فعل يعمل على ثلاثة عناصر لغوية
[م .... م إ.... ف .... ف ]

(4) فعل يعمل على أربعة عناصر لغوية
[م .....م إ .....ف ....ف ....ف ]

يتضح هذا التصنيف الدلالي الجديد من خلال التراكيب المشجرة التالية :

(1) أ .

ب .

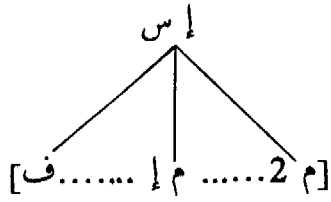


ج .

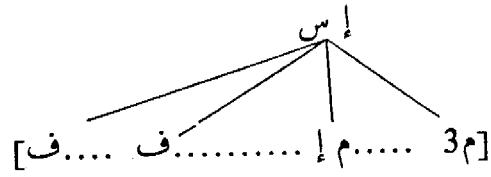


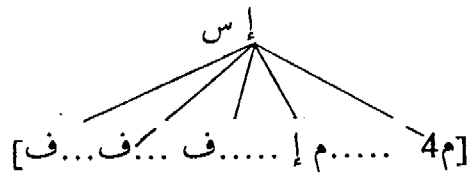


إن الأفعال المتعدية في (1) هي الأفعال التي تندرج تحت (أ، ب، ج، د)؛ أي الأفعال التي تعمل على أكثر من عنصر لغوي واحد. لنتأمل الأمثلة التالية :

(2) أ . ضرب زيدٌ خالداً.

ب .

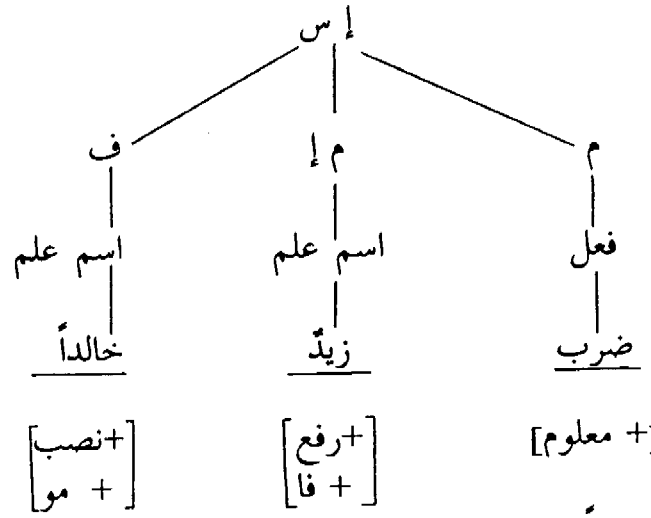


(3) أ . أعطيت خالداً درهماً.

ب .

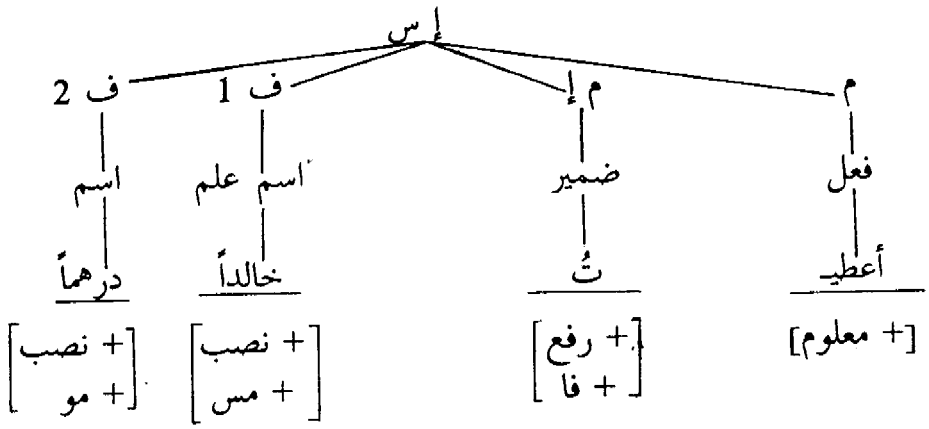

(4) أ . أعلمت زيداً خالداً أخاك.

ب.

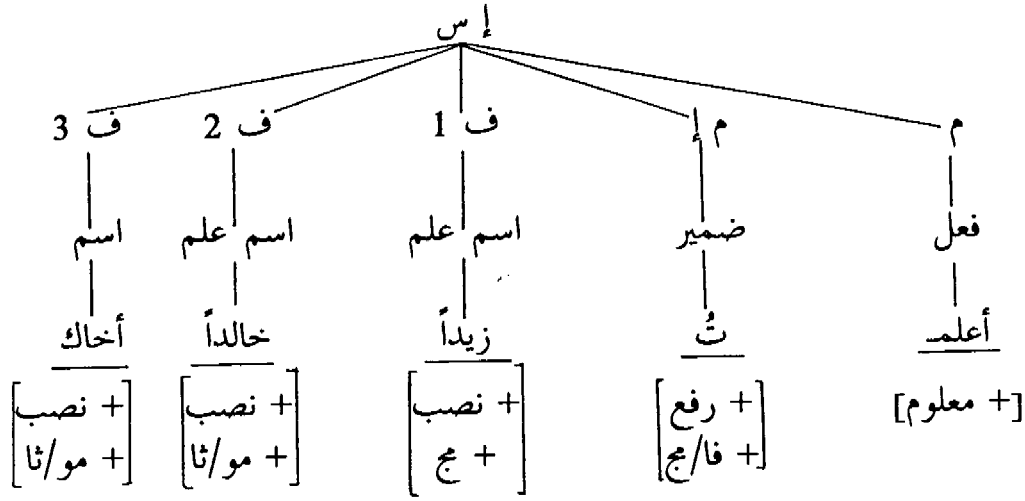


نلاحظ في الأمثلة السابقة أن التركيب (2 . ب) يتطلب مفعولاً واحداً (خالداً) وأن التركيب (3 . ب) يتطلب مفعولين اثنين (خالداً – درهماً)، وأن التركيب (4 . ب) يتطلب ثلاثة مفاعيل (زيداً – خالداً – أخاك).

فإذا نظرنا إلى التركيب (4 . ب) من الوجهة الدلالية فإننا نستطيع أن نصوغ من مفاعيله تركيباً كونياً جديداً[6]. وهذا ما التفت إليه النحاة العرب الذين قسَّموا هذه المفاعيل إلى قسمين اثنين : مفاعيل يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً بنفسها، ومفاعيل لا يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً لا بنفسها ولا بغيرها[7].

**أ . المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً بنفسها**

إن الضوابط المفروضة على هذه المفاعيل هي أنها يجب أن تسقط العلامة الإعرابية [+ نصب] من أجل أن تُمنح علامة إعرابية جديدة هي [+ رفع] وذلك من خلال عامل تجريدي سماه النحاة العرب **«عامل الابتدائية»** (ع إ). أضف إلى ذلك أن هذه المفاعيل يجب أن تحتفظ بالأدوار الدلالية التي كان الفعل قد منحها إياها في التركيب المتعدي.

يمكننا توضيح هذه الضوابط من خلال الأمثلة التالية :

(5) أ . ظننت السحابَ ممطراً

ب . السحابُ ممطرٌ

ج .

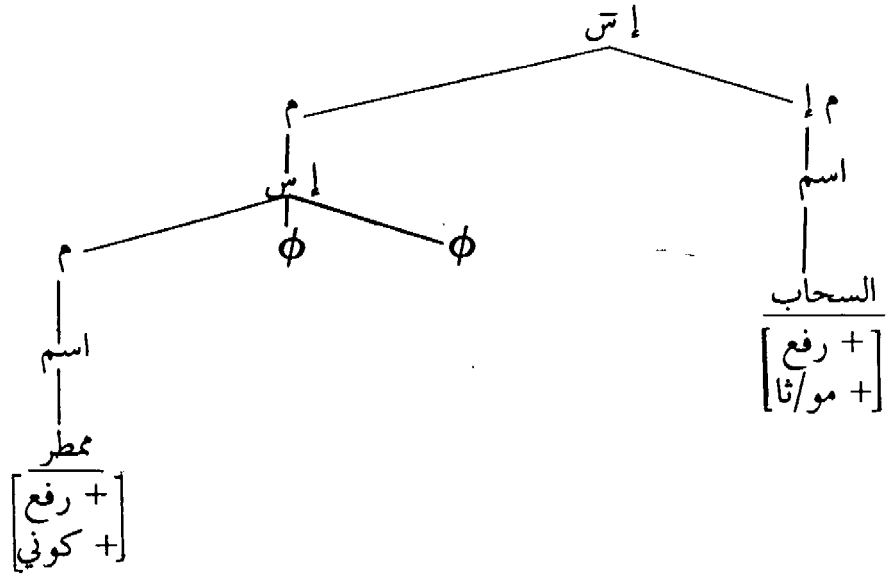

نلاحظ في البنية العميقة (5 . ج) أن المفعولين (السحاب ـــ ممطراً) يمكن أن يُصاغ منهما تركيب كوني جديد[8]. إن التغيرات الجارية هنا تتلخص بالتالي :

(6) أ. [ م.....م إ.....ف1 .....ف2 ]

[+ نصب / + مو/ثا] [+نصب / + كوني]

ب. [ ع إ.....م إ.....م ]

[+ رفع / +مو/ثا] [+ رفع / + كوني]

**ب . المفاعيل التي لا تصوغ تركيباً كونياً جديداً**

إن هذه المفاعيل لا تستطيع أن تصوغ تركيباً كونياً جديداً ذلك لأنها ستصطدم بما يسميه تشومسكي (1965) ـــ القواعد الدلالية المختارة (Selectional Rules). يتبين هذا الضابط الدلالي المفروض على التركيب الكوني في الأمثلة التالية :

(7) أ . أعطيتُ هنداً جائزةً

ب . * هندٌ جائزةً

نلاحظ في التركيب (7 . أ) أن الـ ف1 (هنداً) والـ ف2 (جائزةً) لا تستطيعان أن تصوغا تركيباً كونياً نحوياً وذلك لأنه ليس هناك أية علاقة دلالية ومنطقية بين المفعولين.

إن التمييز بين هذين النوعين من المفاعيل مهم جداً في عملية صياغة التراكيب المجهولة كما سنرى لاحقاً.

أما التراكيب اللازمة في العربية فهي تلك التراكيب التي لا تتطلب مفعولاً به على نحو مباشر، إلا أن بعض الأفعال اللازمة **نحوياً** تحمل معنى الأفعال المتعدية **دلالياً**. فإذا أردنا لهذه الأفعال اللازمة أن تكون متعدية نحوياً ودلالياً فإنه لابد من حذف حرف الجر العامل على معموله، وهكذا فإن الاسم المنصوب بنزع الخافض[9] ـــ على حد تعبير النحاة العرب القدماء ـــ سيعمل وكأنه مفعول به. لنتأمل الأمثلة التالية :

(8) أ . سكنتُ **في الدار**

ب .

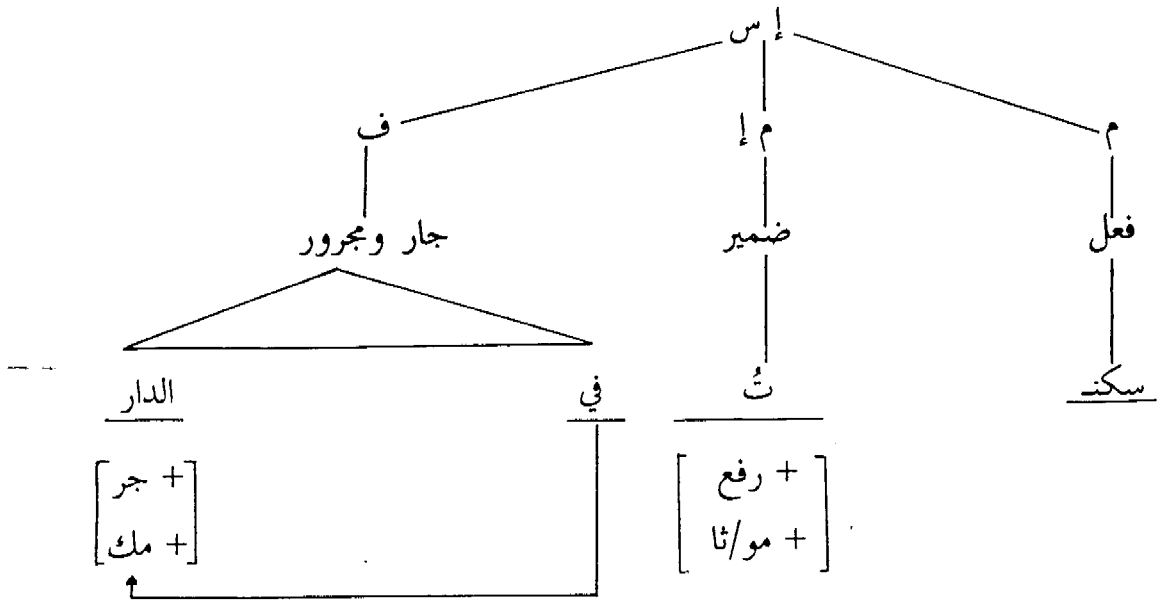

(9) أ . سكنتُ الدَّارَ

ب .

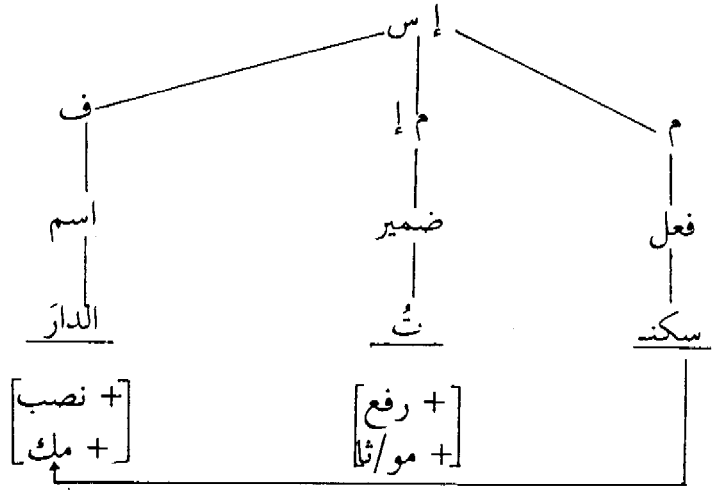


نلاحظ في المثال (8 . ب) أن الـ ف (الاسم المجرور) يُحكم من خلال عامل الجر (في) الذي يمنحه علامة [+ جر]، ولكن الـ ف (الاسم) في (9 . ب) يُحكم من خلال عامل الفعل الذي يمنحه علامة [+ نصب].

إن أهم عملية في ظاهرة اللزوم والتعدي هي التي تحدث في الأفعال التي يمكن أن تكون لازمة ومتعدية في الوقت نفسه[10]. ويكون هذا غالباً في «أفعال المطاوعة» وما شابهها. فعلى أن النحاة العرب صنّفوا الأفعال اللازمة والمتعدية حسب ما تتطلبه من مفاعيل إلا أن هذا التصنيف يبقى غامضاً في بعض الأحيان.

ذلك أن بعض الأفعال (مع تغيرات صرفية بسيطة) يمكن أن تحدث مع مفعول نحوي ويمكنها أن تحدث دون هذا المفعول النحوي، ويبقى التركيب صحيحاً من الوجهة النحوية والدلالية. وبهذا فإنها تُصنّف على أنها أفعال لازمة/متعدية. وهذا يعني أن مثل هذه الأفعال لها بنيتان منطقيتان تعملان في مجالين دلاليين اثنين. إن الجذر العربي **ك س ر** مثلاً يمكن أن يكون له شكلان دلاليان كما هو الحال في الأمثلة التالية :

(10) أ . كسر زيدٌ الكأسَ

ب . انكسر الكأسُ

سوف أفترض هنا أن التركيب في (10 . ب) هو تركيب مبني للمجهول، وسأدعو مثل هذا التركيب «**المجهول الحصولي**» (Inchoative passive).

يقوم هذا النوع من المجهول على عمليتين اثنتين : الأولى دلالية والثانية نحوية. إن الحجة على هذا الافتراض هي أن مثل هذه التراكيب تعبر عن غياب **الفاعل الحقيقي** على حد تعبير ابن يعيش أو **الفاعل الدلالي ــ المنطقي** على حد تعبير ولتركوك. فالفاعل النحوي (م إ ــ الكأسُ) في (10 . ب) لا يعبر عن الفاعل الدلالي وذلك لأنه لم يُمنح الدور الدلالي [+ فا] وإنما مُنح الدور الدلالي [+ مو] عندما كان في التركيب المعلوم (10 . أ) كونه فاعلاً نحوياً يعمل فيه الفعل (انكسر).

سأفترض أيضاً أن العمليات التحويلية التي تحوّل التركيب المعلوم إلى تركيب مجهول حصولي يمكن أن تكون كالتالي :

(11) أ . [ م ( فعل ) ..... بتطبيق ش غ ⟵ ( فعل ) ]

[+ س، + معلوم] [+ ح، + مجهول]

ب . [ م إ (اسم) ⟵ م إ (ϕ)]

[ + فا] [ − فا]

ج . [ م إ (اسم) ⟵ ف (أثر) ]

[+ مو]

د . [ م (فعل) ..... م إ (اسم) ]

[+ ح، + مجهول] [+ رفع]

يمكن توضيح البنيتين العميقتين اللتين تمثلان البنيتين السطحيتين (10 . أ) و (10 . ب) من خلال الأمثلة المشجرة التالية :

(12) أ .

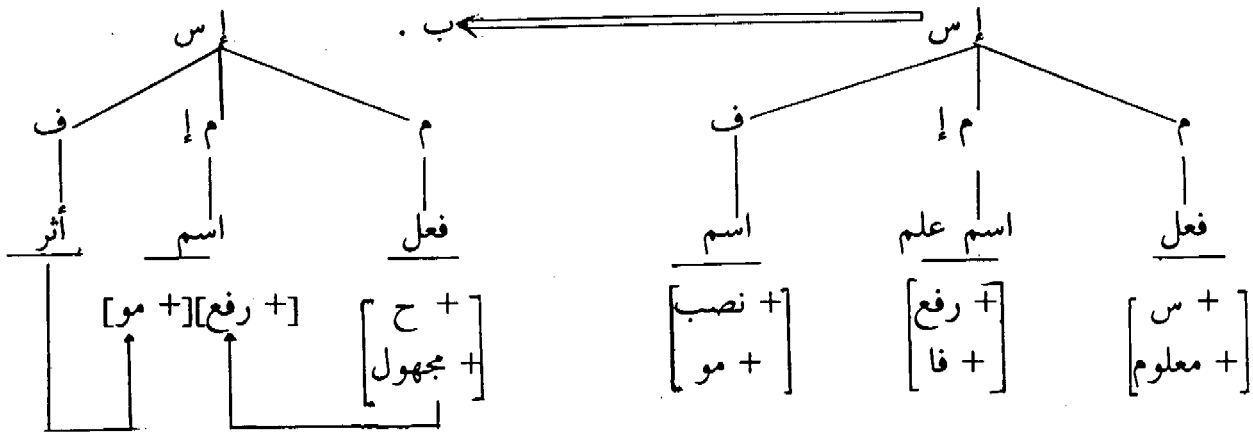


وهكذا يتبيّن أن العمليات الجارية في هذه التراكيب هي عمليات تحويلية نحوية ودلالية فقط. ففي البنية العميقة (12 . ب) فإن الـ م (فعل) يتحول إلى مجهول حصولي يعمل على الـ م إ (الفاعل النحوي) مانحاً إياه العلامة الإعرابية [+ رفع] فقط، دون أن يمنحه الدور الدلالي [+ مو]، ذلك لأن الـ م إ (الفاعل النحوي) سيرث هذا الدور من التركيب المعلوم السابق.

سأفترض هنا أن «**المجهول الحصولي**» يمكن أن يكون سبباً في توليد تركيب مجهول آخر وذلك من خلال تطبيق النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه. سأدعو هذا النوع من المجهول «**المجهول الكوني**» (Stative passive).

أيضاً يتضمن هذا النوع من المجهول عمليات تحويلية نحوية ودلالية فقط. لنتأمل الأمثلة التالية :

(13) أ . انكسر الكأسُ

ب . الكأسُ مكسورٌ

إن المجهول الكوني في (13 . ب) يعبر عن غياب **الفاعل الحقيقي** ذلك أن المبتدأ النحوي (أي الكأسُ) ليس هو فاعل الحدث المنطقي والدلالي وإنما هو ــ كما رأينا سابقاً ــ موضوع دلالي عمل عليه فاعل الحدث. سوف أفترض أن الإجراء التحويلي من المجهول الحصولي في (13 . أ) إلى المجهول الكوني في (13 . ب) يتضمن العمليات التالية :

(14)

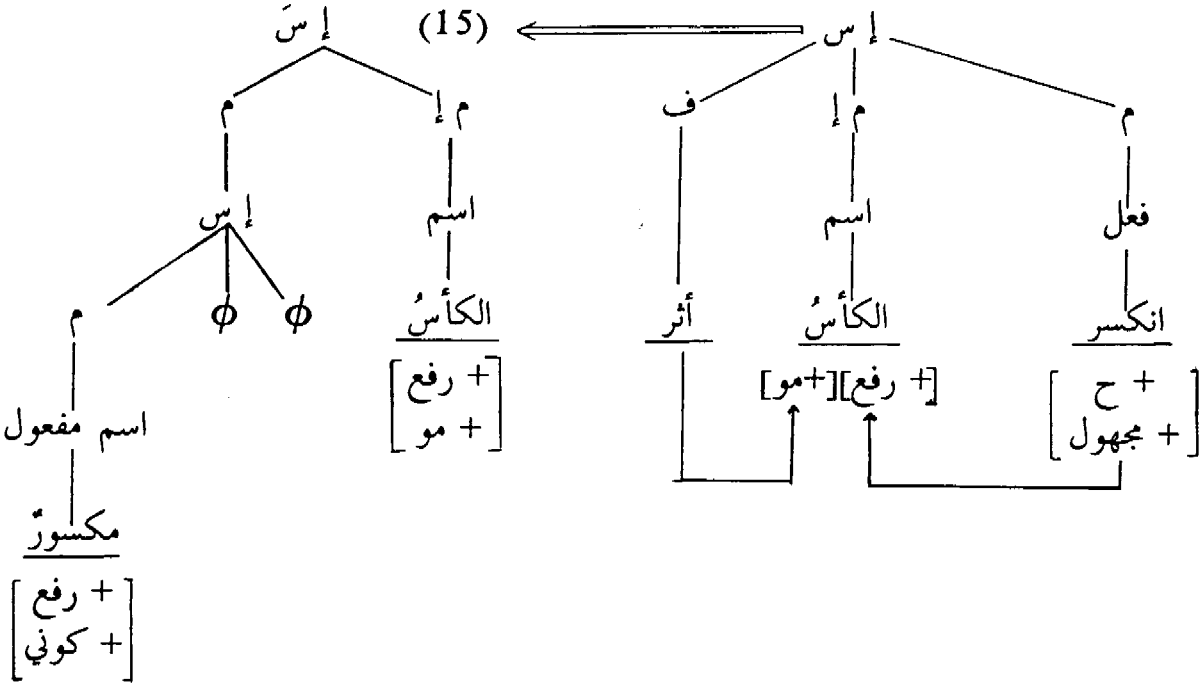


على أية حال، إن المجهول الكوني هو تركيب يرتبط بنظام دلالي عام يمكن شرحه بدقة ضمن النظرية الدلالية التي وضعها ولتر كوك (1980). فإذا كان لدينا مجموعة من الأشكال **الحركية** (Active)، **والإجرائية** (Process) **والكونية** (Stative) التي تنتمي إلى جذر صرفي واحد فيمكننا عندها تحليل هذه الأشكال طبقاً للنظام الدلالي الثنائي الاتجاه.

إن الفعل الكوني في هذا النظام يعتبر الأساس أو المحور، وإن الفعل الإجرائي يتألف من الفعل الكوني + الاشتقاق الحصولي (ش ح)، ويمثل هذا التركيب محمولاً دلالياً منطقياً سماه كوك **نحو الحصول** (COME ABOUT).

أما الفعل الحركي فيتألف من الفعل الإجرائي + الاشتقاق السببي (ش س)، ويمثل هذا التركيب محمولاً دلالياً منطقياً سماه كوك **سبِّب** (CAUSE)، وهكذا فإن البنية المنطقية للتراكيب الكونية والإجرائية والحركية يمكن أن تبين في الأمثلة التالية :

(16) أ . **خوَّف** تأبط شراً زيداً

ب . **خاف** زيدٌ

ج . زيدٌ **خائف**